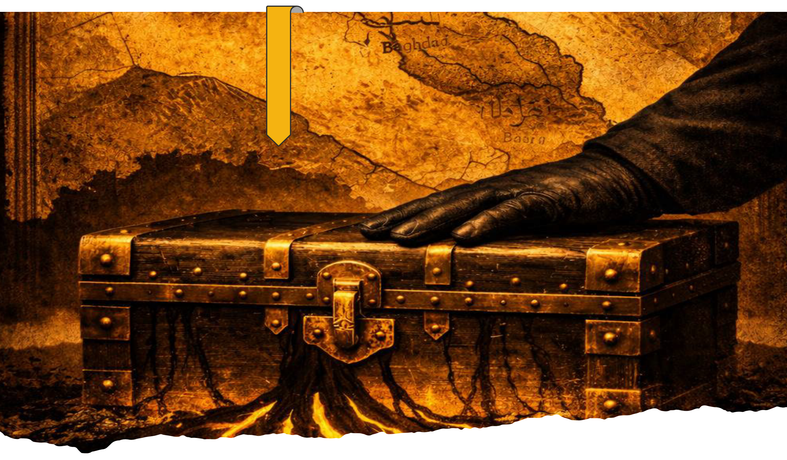

من النفط إلى السلطان: كيف تحوّل العراق إلى خزينة شخصية؟

لم يكن اكتشـاف النفط في الأراضـي العربية خلال العصر العثماني مكسبًا استراتيجيًا للأقاليم التابعة للدولة، ولا عنصر قوةٍ يوظَّف لصالحها، بل تحوّل إلى عبءٍ جديد، تسـيطر عليه الشركات الأجنبية، وتُوجَّه منافعه إلى المركز، وتحديدًا إلى جيب السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رأى في نفط العراق فرصةً أخيرة للخروج من مأزقه المالي ومأزق دولته المفلسة.

> "سكة برلين–بغداد: الطريق إلى نفط العراق."

فبدل أن تتعامل الدولة مع النفط بوصفه ثروة عامة، جرى التعامل معه باعتباره ملكية شـخصية. دعا عبد الحميد مهندسـين مختصين في شـؤون النفط، معظمهم من الألمان، قدموا تحت غطاء التنقيب الأثري، بينما كانت مهمتهم الفعلية البحث عن الثروات الكامنة في باطن الأرض. ولم يتردد السلطان في تمويل عمليات التنقيب من أمواله الخاصة، ليس بدافع التنمية، بل تمهيدًا لوضع اليد على الحقول النفطية لاحقًا، إذ كان ينظر إليها بوصفها جزءًا من أملاكه الخاصة.

لم تكن علاقة عبدالحميد الثاني بالعراق حالة اسـتثنائية، بل نموذجًا لطريقة إدارته لكل إقليم خضع لسلطته. وعند الحديث عن العراق العثماني، لا يمكن تجاهل الدور الألماني، الذي ارتبط بتحالفٍ متين مع السلطان في سنواته الأخيرة، وسط تنافس دولي محموم بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا. رأت ألمانيا في العراق مخزونًا اسـتراتيجيًا قادرًا على تعزيز نفوذها في الشـرق، ورأى السلطان فيها شريكًا أقل خطرًا من خصومها التقليديين.

يُشـار إلى أن ألمانيا، بعد تقاسـم النفوذ الأوروبي في أراضي الدولة العثمانيـة إثر مؤتمر برلين عام (1878)، شـعرت بأنها لم تحصل على نصيبها من "الرجل المريـض"، فاتجهت بأنظارها إلى العراق، وبدأت بإرسال بعثات عسـكرية وفنية تحت ذرائع التدريب والتحديث. ولم يعارض عبدالحميد الثاني هذا التوجه، بل فضّله، وفتح له الأبواب، ووقّع اتفاقيات مع شركات ألمانية، أبرزها مشروع سكة حديد برلين–بغداد، الذي بدأ تنفيذه فعليًا عام (1910).

لم يكن الخلاف بين السـلطان والدول الاسـتعمارية حول حماية ثروات العرب، بل حول الجهة التي تُمنـح حق الوصول إليها. ولذلك اختار عبدالحميد التحالف مع من يراه "أقل ضررًا"، وسـهّل للألمان اختراق العراق اقتصاديًا، بالتوازي مع اسـتيلائه الشـخصي على الأراضي الواقعة على طول مسـار السكة الحديدية، تمهيدًا لبيعها لاحقًا للشركات الغائرة بالعطاءات.

وفي عـام (1901)، كلف السـلطان عبدالحميد الثاني كلًّا من بول غروسـكوف وحبيب نجيب أفندي بالكشف المباشر عن حقول النفط العراقية، رغم أن عمليات التنقيب كانت قد بدأت منذ عام (1885)، حين قدّم المهندس العثماني عارف بك تقريرًا أوليًا عن مواقع النفط المتوقعة في بغداد والموصل، وأرفقه بخريطة مفصلة، أشـار فيها أيضًا إلى الكبريت والأملاح والأصباغ، مؤكدًا غزارة النفط وجودته. هذا التقرير كان كافيًا لدفع السـلطان إلى اتخاذ قراره الحاسم: ضمّ امتيازات التنقيب والتشغيل في الموصل إلى حسابه الشخصي.

لم يكن الاسـتيلاء المباشر وحده ما أثقل كاهل العراق والولايات العربية الأخرى، بل سياسة التفريط المنهجي في الأرض وما تحتها. فقد منحت السـلطنة امتياز سكة حديد بغداد للألمان لمدة 99 عامًا بشـروط مجحفة، شملت تقديم مساحات شاسـعة من الأراضي مجانًا، ومنح الشركة الألمانية حق استغلال الموارد الطبيعية على طول الخط، والتنازل عن الموانئ إن أنشأتها، والسماح بالتنقيب عن الآثار، في إطار صفقة واحدة جمعت الاقتصاد، والسيادة، والتاريخ، في يد طرف أجنبي.

النفط الذي أسـال لعاب الجميع لم يُدار بوصفه ثروة دولة، بل أُودِع في جيب السلطان. وكلما جرى التنقيب في تاريخ حكم عبدالحميد، تهاوت محاولات تبييض صورته، وبرزت ملامح فشل إداري عميق، بعيد عن سردية "السلطان المظلوم" التي روّج لها العثمانيون الجدد.

كان عبدالحميد يدرك تمامًا سباق الإنجليز والألمان على نفط العراق، لكنه لم يمنعهم، ولم يردعهم، بل انتقى من يتعاون معه. سـمح بإرسـال بعثات أثرية يعلم أنها تبحث عن النفط، وأرسـل معها جواسيسـه لمراقبة النوايا، لا لمنع النهب، بل لضمان أن يكون هو المسـتفيد الأول. وحين تأكد من وصولهم إلى الحقول، سارع إلى تسجيلها باسمه.

ويؤكد عمار علي السمر أن النفط كُشف في العراق أواخر القرن التاسع عشر، وأن المهندسين الألمان كانـوا أول من نقّب عنه، منذ بعثة عام (1871) التي أكدت غزارتـه وجودته. وإدراكًا لأهمية هذه الثروة، وضع السـلطان عبد الحميد عام (1888) جميع الإيرادات الناجمة عن الثروات المعدنية والامتيازات النفطية في ولايتي الموصل وبغداد تحت تصرف "الخاصة السنية"، أي ضمن ملكيته الخاصة.

لقد كان التفريط في الثروات العربية سـمة راسـخة فـي الإدارة العثمانية لتلـك الأقاليم: مصادرة مباشـرة، أو امتيازات طويلة الأمد تُمنح للقوى الأوروبية مقابل مكاسب سياسية واقتصادية قصيرة المدى، من دون أي اعتبار لإعادة توظيف هذه الثروات داخل الأراضي العربية أو لصالح سكانها. فبقيت تلك المناطق مجرد خزائن مفتوحة، تُستنزف مواردها، بينما تُترك شعوبها في العزلة والتجهيل.

المراجع:

1- عمّار السَّـمر، شـمال العراق 1958 - 1975: دراسة سياسـيّة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
2- مجموعة مؤلفيـن، العرب: من مرج دابق إلى سـايكس – بيكو (1916-1516) - تحـولات بُنـى السـلطة والمجتمع (بيـروت: المركـز العربية للأبحاث ودراسـة السياسات، 2019).